الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.1

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
20 October 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

المحتويات

بيان من الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17208 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

بيان من الرئيس

١ - الرئيس: قال إن الدورة التاريخية الراهنة للجمعية العامة تنعقد في ظل الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وبعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتصل مباشرة بأعمال اللجنة الثالثة ما يزيد على نصف أهداف التنمية المستدامة الواردة في الخطة الجديدة. وأشار إلى أن رئاسة بلده للجنة هو إقرار بالإصلاحات التي أجراها المغرب وبمشاركته بنشاط في مجال حقوق الإنسان، وكذلك فرصة لتمثيل القارة الأفريقية، والترويج للتنمية الاجتماعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون في المنطقة من خلال التعاون الدولي. وأضاف أنه كرئيس للجنة سينظم عقد مناسبات موازية مع اللجنتين الثانية والخامسة بهدف مناقشة وسائل تعزيز التعاون بصدد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢ - ومضى قائلا إن التحديات الجمَّة التي تواجه المجتمع الدولي في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان —وهي مواضيع المناقشة العامة في الدورة الحالية- تؤكد الحاجة الماسة إلى أن تضاعف اللجنة جهودها صوب الدفاع عن كرامة الإنسان، وأن ترفض في إطار ذلك، استغلال تلك المسائل لأغراض سياسية. ويتعين على اللجنة أيضا أن تشجع ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون في شتى أرجاء العالم، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.

٣ - واستطرد قائلا إن الزيادة المطردة في حجم عمل اللجنة بمرور السنوات قد جعل من العسير أن تتابع الغالبية العظمى من الوفود أنشطة اللجنة بفعالية. ولذا اعتمد المكتب تدابير ترمي إلى ترشيد حجم عمل اللجنة. وأعرب عن شكره للوفود إزاء ما تقدمه من دعم ومساعدة في تنفيذ تلك التدابير. وختاما، شدد على أن أهمية المسائل التي تتناولها اللجنة تستحق بذل جهد جماعي قائم على الاحترام المتبادل، والسمو على المسائل المفضية إلى الشقاق، وكرر تأكيد التزامه بضمان أن تكون أعمال اللجنة بناءة وشاملة للجميع وشفافة.

تنظيم الأعمال (A/70/250 و A/C.3/70/1 و A/C.3/70/L.1/Rev.1 و A/C.3/70/L.1/Add.1/Rev.1)

٤ - الرئيس: قال إن رسالة رئيس الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة ترد في الوثيقة A/C.3/70/1. وأضاف أن قائمة الوثائق الصادرة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال ترد في الوثيقة A/C.3/70/L.1/Add.1/Rev.1. وفي معرض الإشارة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير أعمال اللجنة المبينة في الفصل الثاني من تقرير مكتب الجمعية العامة (A/70/250)، أكد أهمية التقيد والالتزام بالمهلة الزمنية المحددة للبيانات الملقاة وحقوق الرد وبالمواعيد النهائية المحددة لتقديم المقترحات وقيد الأسماء بقائمة المتكلمين. وسلط أيضا الضوء على مبادئ توجيهية معينة واردة في تقرير مكتب الجمعية العامة تتعلق بالحاجة إلى خفض عدد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، وضمان الإيجاز فيها بغية تعظيم أثرها السياسي إلى أقصى حد.

٥ - السيد خان (أمين اللجنة): استرعى الانتباه إلى التغييرات التي طرأت على الممارسة السابقة، المشار إليها في تقرير مكتب الجمعية العامة (A/70/250)، فيما يتعلق بالمواعيد النهائية المحددة لتقديم مشاريع المقترحات. وأضاف أن مكتب اللجنة قد أجرى تلك التغييرات بغية توفير وقت أطول أمام الوفود ومقدمي مشاريع القرارات الرئيسيين يتيح إجراء المشاورات الرسمية بصدد مشاريع المقترحات واختتام تلك المشاورات. وهناك تغيير آخر يتعلق بالوقت المخصص لكل وفد للتكلم؛ حيث ستتاح فترة ١٢ دقيقة لإلقاء

البيانات باسم المجموعات، بينما ستتاح فترة خمس دقائق لإلقاء بيان كل وفد.

٦ - واختتم بيانه قائلا إن اللوحات الإلكترونية الجديدة ستتيح للوفود بدء إعداد مشاريع القرارات وتقديمها. وحيث لا يوجد مقتضى قانوني يتطلب تقديم مشاريع مقترحات في أثناء الجلسة، فإن التخلي عن الممارسة الطويلة الأمد سيوفر في الوقت المتاح أمام اللجنة. وسيطلع مكتب اللجنة الأعضاء أولا بأول على حالة الوثائق. وتلا قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وغيرهم من الخبراء الذين من المقرر أن يقدموا عروضا أمام اللجنة في دورتها الحالية.

٧ - الرئيس: انتقل إلى تناول التنظيم المقترح للأعمال، فاقترح أن تلتزم اللجنة بالجدول الزمني بأقصى قدر ممكن بهدف زيادة ما يُخصص لها من وقت وموارد إلى أقصى حد، على أساس إجراء التعديلات حسب الاقتضاء. وينبغي للوفود التي تعد مشاريع مقترحات أن تبلِّغ أمين اللجنة أو عضو من أعضاء المكتب بذلك في أقرب وقت ممكن، كما ينبغي لمن يقدمون مشاريع قرارات تستدعي مفاوضات مطوَّلة أن يعدوا تلك المشاريع في أقرب وقت ممكن وأن يلتزموا بالمواعيد النهائية التزاما دقيقا. وجريا على الممارسة السابقة، ستُبقي اللجنة على العمل بقائمة المتكلمين المتجددة، وعلى الوفود التأهب للإدلاء ببياناتهم قبل الموعد المحدد إذا استدعت الضرورة. ولدى غياب وفد مقيد بالقائمة في الوقت المحدد لإلقاء بيانه، سيُدرج بذيل القائمة ما لم يُتفق على تغيير الموعد في حينه مع وفد آخر. وسيقتصر الوقت المحدد لإلقاء بيانات الوفود التي تتكلم نيابة عن مجموعة من الدول على ١٢ دقيقة، وعلى خمس دقائق للوفود التي تتكلم باسم بلدانها. وينبغي للدول الرئيسية التي تقدم مشروع قرار الإدلاء ببيان واحد فحسب وقت اتخاذ إجراء بشأنه، على ألا يتجاوز وقت البيانات الافتتاحية خمس دقائق، أما الفترة المحددة لبيانات تعليل الموقف أو التصويت فلا ينبغي أن تتجاوز ثلاث دقائق.

٨ - وفي الختام خلص إلى أن اللجنة ترغب في الموافقة على ما قدمه من توصيات.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب، جريا على الممارسة السابقة، في توجيه دعوات إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات أو الأفرقة العاملة، وغيرهم، كي يقدموا تقاريرهم إلى اللجنة، ويتحاورا مع أعضائها.

١١ - وقد تقرر ذلك.

١٢ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال على النحو الوارد في الوثيقتين A/C.3/70/L.1/Rev.1 و A/C.3/70/L.1/Add.1/Rev.1، رهنا بإدخال أي تعديل عليه.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

١٤ - الرئيس: قال إنه سيطلع اللجنة بعد وقت قصير على نتائج العملية الجارية حاليا لاختيار نائب رئيس اللجنة كي يعمل كميسِّر لمشروع القرار المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

١٥ - الرئيس: في ضوء عدم توقع اتخاذ إجراء بموجب البند ١٣٥ من جدول الأعمال في الوقت الراهن، قال إنه يعتبر أن اللجنة قد أتمت نظرها في ذلك البند.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/70/173 و A/70/178)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/70/61-E/2015/3 و A/70/118 و A/70/156 و A/70/161 و A/70/179)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/70/185)

١٧ - السيد وو هونغبو (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتُمدت في الآونة الأخيرة، تتوخى تشجيع التشارك في الرخاء، وخفض التباينات، وحماية الكوكب. ويقع في صميم الخطة هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، والبناء على جوانب النجاح المحققة بصدد الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن التحديات من قبيل أزمات اللاجئين، والتغيرات الديمغرافية السريعة، وركود النمو الاقتصادي، والبطالة بين الشباب، قد تقف حجر عثرة في طريق تحقيق مكاسب بصدد التنمية الاجتماعية المستدامة، وإقامة مجتمعات تشمل الجميع.

١٨ - وأعقب ذلك بالقول إن مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، الذي عُقد عام ١٩٩٥، يمثل نقطة تحول في التفكير الإنمائي، حيث ينصب التركيز فيه على التنمية التي يكون محورها البشر، وعلى قضايا الفئات الاجتماعية المحرومة. ومنذ عقد مؤتمر القمة، أُحرز قدر كبير من التقدم في شكل صكوك تتوخى تشجيع إدماج الفئات المهمَّشة ومشاركتها في فرص العمل والتعليم والحياة السياسية. وتشكل تلك الصكوك جزءا لا يتجزأ من إنجاز خطة عام ٢٠٣٠.

١٩ - وأردف قائلا إن خطة عدم إغفال أحد ستستلزم إعادة التفكير في سياسات الإدماج الاجتماعي وإزالة الحواجز أمام المشاركة، بما في ذلك الأطر القانونية التي يدخل فيها التمييز. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتواكب مع خطة التحويل خطوات على نفس القدر من الطموح تتخذها الحكومات، التي سيتطلب ما تبذله من جهود اتباع نهج كلي ومتكامل. وينبغي للحكومات أن تلبي الحاجة إلى إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بحيث تُشرك فيها جميع مؤسسات وقطاعات المجتمع لدى التصدي للتحديات المتعلقة بالمتابعة والاستفادة من قوة ثورة البيانات بغية تعزيز عملية جمع البيانات.

٢٠ - واختتم بيانه قائلا إن الإجراءات الخاصة المقرر اتخاذها تشمل تخصيص استثمارات مستدامة في مجالات التعليم والصحة والزراعة؛ مع العمل على تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه؛ واتباع سياسات متكاملة تشجع توفير العمالة التامة والعمل اللائق. وخلاصة القول إن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ سيرهن بمدى وجود إطار متين للرصد والمراجعة وإنعاش الشراكة العالمية لصالح التنمية المستدامة.

٢١ - السيدة باس (مديرة شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقارير الأمين العام المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال ٢٨ (أ) و (ب) و (ج). وقالت إن التقرير المقدم عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/70/173) يقدم لمحة عامة عن المناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين، التي كان موضوعها إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها. وقد سلط التقرير الضوء على التقدم المحرز حتى

الآن في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وأهدافه المتمثلة في القضاء على الفقر، والتكامل الاجتماعي، وتحقيق العمالة التامة والعمل اللائق لصالح الجميع. ويتناول التقرير أيضا الاحتياجات الخاصة لدى أفريقيا. وما زالت الرؤية والمبادئ والأهداف المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي لها أهميتها، حيث إنه رغم إنجاز هدف خفض الفقر المدقع إلى النصف، لا يزال هناك ما يزيد على بليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وقرابة ٢,٢ بليون شخص يعيشون بالكاد فوق خط الفقر على قرابة دولارين في اليوم.

٢٢ - واستطردت قائلة إن التقدم المحرز متفاوت بين المناطق، وقد سلط التقرير الضوء على التحديات الجارية في مجال العمالة التي تواجهها بلدان كثيرة. ورغم أن بلدانا عديدة ما برحت تشجع اتباع مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات تحقيقا للتكامل الاجتماعي، لا يزال التباين الاجتماعي في تزايد، وهناك تحديات رئيسية أمام التماسك الاجتماعي. إن التنمية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية عنصران رئيسيان من عناصر تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، المتوخاة في خطة عام ٢٠٣٠، ومن المهم اتباع نهج كلي إزاء إحداث التكامل بين الإجراءات المتخذة بصدد السياسات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢٣ - وأردفت قائلة إن التقرير المقدم عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/70/161) يشرح الدور الذي يمكن أن تضطلع به التعاونيات في الوفاء باحتياجات الأفراد، وإسهامها المباشر في إنجاز أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها التعاونيات التشريعات الوطنية وإطار السياسات، والصعوبات الماثلة أمام بناء القدرات، والتوعية. ويستلزم تحقيق تقدم في النموذج التعاوني أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني، والدعم اللازم لبناء القدرات إلى التعاونيات والحكومات الوطنية، والتوعية بالنموذج التعاوني بإنشاء أطر تشريعية وتنظيمية تقر بالخصائص الفريدة التي تتسم بها التعاونيات، وتعزيز دور التعاونيات في تنمية أفريقيا.

٢٤ - وتناولت التقرير المقدم عن سبل النهوض بمشاركة الشباب على نحو فعال ومنظم ومستدام (A/70/156) فأشارت إلى أن التقرير يستعرض الجهود والآليات الرامية إلى النهوض بمشاركة الشباب، بما في ذلك في رسم سياسات وبرامج ومبادرات الأمم المتحدة بصدد الشباب وتنفيذها وتقييمها، وكذلك مشاركة منظمات الشباب بشكل حيوي في السياسات واتخاذ القرارات، وفي وفود الدول الأعضاء. ويتعين أن تكون شتى احتياجات الشباب ممثلة في جميع مجالات خطة عام ٢٠٣٠.

٢٥ - وحسب ما جاء في التقرير عن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة عام ٢٠١٤ (A/70/61-E/2015/3)، أدرجت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشعبة السياسة الاجتماعية والتنمية سياسات وبرامج موجهة نحو الأسرة، في مجالات منها الإدماج والتعاون في المجال الاجتماعي، وسياسات شتى تدعم التضامن والتعاون فيما بين الأجيال، الأمر الذي يسهم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة. وقد يكون إصلاح قوانين الأسرة أمر ضروري تحقيقا للمساواة بين الجنسين وتوفير حماية أفضل داخل الأسر. ويسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى النظر في الكيفية التي يمكن أن تفضي بها سياسات الأسرة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وكرر تأكيد أن تعريف الأسرة قد يتفاوت بمرور الزمن وفيما بين ولاية قضائية وأخرى. ولذا ينبغي أن يُطرح جانبا النقاش بصدد تعريف الأسرة بغية النظر في الكيفية التي يمكن أن تفضي بها سياسات الأسرة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي النهوض بالسياسات

والبرامج التي يكون محورها الأسرة، وذلك كجزء من نهج متكامل وشامل إزاء التنمية.

٢٦ - وأتبعت ذلك بالقول إن التقرير الصادر عن تشجيع التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي (A/70/179) يتناول مشاركة الأفراد بنشاط في كل من الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي إطار الجهد الشامل الموجه صوب خفض التباين، يسلط التقرير الضوء على الأنشطة الوطنية الرامية إلى خفض حدة الفقر، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية، ومكافحة التمييز الاجتماعي، وضمان التكافؤ في الحصول على التعليم. ويستلزم النهوض بالمجتمعات الشاملة للجميع تكافؤ المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات، واستعراض الأطر القانونية القائمة بهدف إزالة الأحكام التي يدخل فيها التمييز. ويوصي التقرير أيضا بأن يتم بشكل منهجي تبادل الممارسات الجيدة بصدد التكامل الاجتماعي.

٢٧ - واختتمت بيانها بالتطرق إلى التقرير المقدم عن متابعة السنة الدولية لكبار السن (A/70/185)، فقالت إن ذلك التقرير يركز على ستة أهداف، هي القضاء على الفقر، وضمان الحياة الصحية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتشجيع توفير العمالة والعمل اللائق، ومراعاة المدن لاحتياجات الجميع، ومكافحة تغير المناخ. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستجدة بصدد الشيخوخة، بما في ذلك منظورات لجان الأمم المتحدة الإقليمية، واختُتم بتقديم توصيات تضمن عدم التخلي عن أي من المسنين.

٢٨ - السيد لوبارت (رئيس مكتب متطوعي الأمم المتحدة، نيويورك): قال إن التقرير المقدم عن تعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل (A/70/118)، استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٧، يستعرض التقدم المحرز في العمل التطوعي وحالته منذ عام ٢٠١٢ وحتى الآن، ويسلط الضوء على تزايد الإقرار العام بالعمل التطوعي بوصفه من الأصول المشتركة. ويساعد العمل التطوعي على تشجيع الشراكات ودعم الحوكمة، ومن شأنه أيضا توسيع نطاق الإدماج الاجتماعي. وهو يمثل موردا ثمينا من موارد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يسلط التقرير الضوء على تزايد الإقرار العام بالعمل التطوعي من خلال البحوث، والإعلانات الدولية، والمناسبات الاحتفالية، وتشجيع تهيئة فرص التطوع لصالح الفئات المهمشة. ويواصل برنامج الشباب العالمي التابع لمتطوعي الأمم المتحدة تشجيع الشباب على دخول العمل التطوعي كوسيلة من وسائل التنمية الموجهة لصالح المجتمعات المحلية والشباب.

٢٩ - وأردف قائلا إن التقرير يقر، علاوة على ذلك، بأن العمل التطوعي في مجاليْ السلام والتنمية يجري تيسيره من خلال اعتماد سياسات وقوانين داعمة، ووضع معايير إدارة العمل التطوعي، وتوفير التمويل الكافي، وتنفيذ برامج بناء قدرات المتطوعين. وتفضي خطط العمل التطوعي وبنيته الأساسية، وكذلك التكنولوجيا المتاحة على شبكة الإنترنت، إلى توسيع نطاق فرص العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي عالميا في القطاعين العام والخاص على السواء، بما يشمل سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورغم أن إدماج العمل التطوعي في استراتيجيات التنمية الوطنية، وخطط الأمم المتحدة يسهم في إنجاز نتائج التنمية وتحقيق مكاسب لصالح السلام، ثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر بتوفير الحماية الاجتماعية والبدنية للمتطوعين ضمانا لاستدامة ما يقدمونه من إسهام.

٣٠ - واختتم بيانه قائلا إن التقرير يتضمن خطة عمل للعقد القادم وما بعده تستهدف إدماج العمل التطوعي في مجاليْ السلام والتنمية. وتكرر تلك الخطة تأكيد أهمية امتلاك زمام خطة التنمية من خلال تعزيز العمل التطوعي والتشارك

المدني، وتشجع إدماج العمل التطوعي في الاستراتيجيات الوطنية والعالمية بهدف إنجاز أهداف التنمية المستدامة ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتؤكد أهمية قياس ما يحققه العمل التطوعي من تأثير في التنمية، والدور الذي يضطلع به المتطوعون في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وختاما تتصدى خطة العمل للتحديات المتمثلة في تناقص الاستثمار في البنية الأساسية اللازمة للعمل التطوعي، والتفاوتات في إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة، والثغرات القائمة في البحوث بصدد العمل التطوعي، ودواعي القلق إزاء أمن المتطوعين وحمايتهم.

٣١ - السيدة كورنفلد-مات (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان): قالت إن الولاية المكلفة بها تتمثل، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢٤، في عدة أمور منها تقييم مدى تنفيذ الصكوك الدولية القائمة فيما يتعلق بكبار السن، وتعيين أفضل الممارسات والثغرات بصدد تنفيذ القانون الساري المتصل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن، وتقييم الآثار الناشئة في مجال حقوق الإنسان عن تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وأضافت أن المجلس طلب منها أن تراعي آراء الجهات صاحبة المصلحة، ومنها الدول، وآليات حقوق الإنسان الإقليمية، والمؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية المعنية، وأن تعمل على إدراج منظور عن الجانب الجنساني والإعاقة فيما تقوم به من عمل.

٣٢ - وأضافت أنها ما برحت تسعى إلى التوعية بالمشاكل التي تواجه كبار السن في ممارسة حقوق الإنسان الواجبة لهم، وتعمل مع الدول على تشجيع تنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز وحماية تلك الحقوق دون حدوث ازدواجية لا داعي لها في التشريعات الوطنية. وذكرت أنها تتبع نهجا شاملا إزاء الشيخوخة، مع الأخذ في الاعتبار جميع حقوق الإنسان وضرورة فهم ما تتسم به الشيخوخة من تعقيد وتنوع، وتعيين احتياجات ومصالح كبار السن، وتحليل الكيفية التي يمكن بها إدماج تلك الاحتياجات والمصالح في التشريعات والسياسات الوطنية.

٣٣ - وأعقبت ذلك بالقول إن استقلال كبار السن ورعايتهم ظلا ضمن الأولويات خلال السنة الأولى من ولايتها، وأنهما شكلا الموضوعين اللذين تضمنهما تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي شمل تحليلا عن الصكوك الإقليمية والدولية القائمة، ودراسة عن مضمون ونطاق تلك الصكوك. وذكرت أن من الصكوك التي تم تحليلها البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتوصية مجلس أوروبا المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وتضمنت الدراسة توصيات قُصد بها مساعدة الدول على تشجيع وضع أطر فعالة ترمي إلى تعزيز استقلال كبار السن في جميع المجالات وتنفيذ تلك الأطر، ومن ثم تحسين نوعية حياتهم ومعيشتهم. وثمة حاجة إلى إجراء تغيير جذري يضمن إدماج كبار السن اجتماعيا على جميع المستويات بالمجتمعات المحلية والبيئات. ويدخل أيضا الإيذاء والعنف ضد كبار السن، خصوصا المسنات، ضمن المسائل ذات الأولوية، وكذلك تغير المناخ، الذي يؤثر في كبار السن بشكل غير متناسب، وأهمية اتباع نهج يراعي حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المصابين بالخَرَف.

٣٤ - وتابعت قائلة إنها شاركت في عدة مناسبات تضم كبار السن، والخبراء، وممثلي الدول ومنظمات المجتمع المدني بهدف الحصول على معلومات عن كيفية النجاح في تنفيذ الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بكبار السن بهدف إجراء

تقييم يشمل المنظور الجنساني، والإعاقة، وما تتسم به الشيخوخة من تباين. وقد تلقت الدول والعناصر المؤثرة المعنية جميعها استقصاء يستهدف تحديد الكيفية التي طبقت بها الدول نهجا إزاء حقوق الإنسان لدى تنفيذ خطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة. ويجري حاليا تحليل المعلومات المجمعة وستكون جزءا من تقرير مفصل سيقدم إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين.

٣٥ - وواصلت بيانها فقالت إنها قامت بزيارات رسمية، بدعوة من الحكومات، إلى بلدان شتى للتعرف على الممارسات الجيدة وجوانب القصور في تنفيذ التشريعات القائمة. وقد قدمت في الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها من زياراتها إلى سلوفينيا والنمسا وموريشيوس. وبوسع جميع البلدان التعلم من تجارب بعضها بعضا بغية التغلب على التحديات المرتبطة بالشيخوخة. وسوف يتسنى قياس الممارسات الجيدة ومحاكاتها وتطبيقها بما يتلاءم مع واقع كل بلد، حيث تعتزم أيضا دراسة الممارسات الواعدة. وسوف يُرسل استقصاء ثان يُطلب فيه من كل دولة تحديد الممارسات الجيدة في تنفيذ الصكوك القائمة، التي توفر المساعدة والحماية لكبار السن. وستُدرج المعلومات المجمعة في تقريرها المفصل الذي سيقدم عام ٢٠١٦.

٣٦ - واختتمت بيانها بالقول بأنها تدافع بنشاط عن المبادئ الأساسية اللازمة لإقامة نظم كفيلة بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الكرامة الإنسانية. وعلى مدار الأنشطة التي نفذتها، أكدت أن الشيخوخة تؤثر في العالم بأسره. والهدف الرئيسي من الولاية الموكلة إليها هو ضمان حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وتعزيزها بشكل أفضل في جميع الظروف. وسوف يتضمن التقرير المفصل، المقرر تقديمه عام ٢٠١٦، توصيات تستهدف دعم الدول لدى تنفيذ تدابير متسقة وفعالة تضمن أن يكون في وسع جميع كبار السن العيش في كرامة. ومن الضروري أن تقدم جميع الدول الأعضاء الدعم بغية التغلب على التحديات التي تواجه كبار السن حول العالم، وتعيين الممارسات التي يمكن محاكاتها.

٣٧ - السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور): حيث إن موضوع اليوم الدولي للمسنين عام ٢٠١٥ هو الاستدامة وشمول جميع الفئات العمرية في البيئة الحضرية، فإنها أعربت عن رغبتها في استرعاء الانتباه إلى النشرة الصحفية التي أصدرها بلدها بصدد ذلك الموضوع مقدما قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وتساءلت عن الإجراءات التي بوسع الدول اتخاذها تعزيزا لحقوق كبار السن، خصوصا في البيئات الحضرية.

٣٨ - السيدة نغ (سنغافورة): قالت إن حكومتها نفذت تدابير جديدة استهدفت تيسير تحرك كبار السن في المنازل والساحات العامة وعبر شبكة النقل. وقد عُدلت أيضا لوائح وأنظمة البناء كي تستلزم إجراء عمليات تطوير جديدة، وتجديد المباني بهدف إخلائها من العوائق. وأصبح الآن بوسع كبار السن المقيمين في المساكن العامة تركيب تجهيزات ميسَّرة لاستعمال المسنين لتوفير قدر أكبر من الأمان في منازلهم بمساعدة برنامج تقديم الإعانات. وسوف يجري استعراض مجالات أخرى من التخطيط والتصميم الحضري لتهيئة بيئة يتسنى فيها للمسنين التحرك بسهولة أكبر.

٣٩ - السيد غونساليس سرافيني (الأرجنتين): أشار إلى الصكوك الدولية والإقليمية القائمة المذكورة آنفا التي من شأنها أن تكون ذات قيمة لدول أخرى، ثم تساءل عن مدى إسهام تلك الصكوك في معالجة الحقوق المتكاملة والعالمية الواجبة لكبار السن من منظور حقوق الإنسان.

٤٠ - السيد هوايتلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن التزام الاتحاد الأوروبي بتمكين كبار السن من التمتع بجميع حقوقهم الإنسانية تجلى عام ٢٠١٥ في المؤتمر الذي عقده الاتحاد بشأن توفير فرص التمويل الابتكارية تحقيقا للنشاط والصحة أثناء الشيخوخة، والمناسبة التي نُظمت بشكل مشترك بين المفوضية الأوربية ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بمناسبة اليوم العالمي للتصدي لإيذاء المسنين. وطلب من الخبيرة المستقلة أن تقدم تفاصيل أكثر عن جهودها الرامية إلى التوعية بحقوق كبار السن.

٤١ - السيدة شنيدر كالزا (البرازيل): سألت عن الكيفية التي يتسنى أن تسهم بها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تمتع كبار السن بالاستقلال.

٤٢ - السيدة مُفلِح (المغرب): قالت إن السكان المسنين يشكلون واحدا من التحديات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية الجديدة، خصوصا أمام البلدان النامية. ومن المتوقع أن تبلغ شريحة السكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٠ عاما في بلدها نسبة ٢٠ في المائة عام ٢٠٤٠. وذكرت أن حكومتها تتخذ الخطوات الكفيلة بمعالجة هذا التحول الديمغرافي، وأحاطت علما بوجه خاص بالتوصيات الواردة في التقرير بصدد ضمان استقلال كبار السن ورعايتهم. وأضافت أن لديها اهتماما بسماع وجهات نظر الخبيرة المستقلة عن الكيفية التي روعيت بها المسائل المتصلة بالشيخوخة في خطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - السيدة درافيك (سلوفينيا): قالت إن سلوفينيا، أول بلد استقبل زيارة من الخبيرة المستقلة، يرحب بالتقرير المقدم منها، خصوصا تركيزه على حق كبار السن في الاستقلال والرعاية. وتمثل إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، التي تتزايد أهميتها، أحد المجالات التي أبرز فيها المجتمع المدني في سلوفينيا نشاطا في السنوات الأخيرة، من خلال أمور منها المشاريع القائمة على مبدأ التضامن بين الأجيال. بيد أن إمكانية الحصول على التكنولوجيا الجديدة تواجه قيودا، خصوصا القيود الاقتصادية والمالية. وسألت الخبيرة المستقلة عما إذا كانت قد لاحظت وجود أي ممارسات جيدة أو برامج موجهة نحو التمكين لكبار السن في هذا الصدد.

٤٤ - السيد القُميِّم (اليمن): قال إن كل فرد معرض لخطر العنف، بسبب التحديات الأمنية الراهنة وحالة النزاع في الشرق الأوسط واليمن بوجه خاص. بيد أن المسنين هم من بين أكثر الفئات عرضة للخطر. وسأل الخبيرة المستقلة عن العمل الذي يتسنى للمجتمع الدولي أن يقوم به على الصعيدين الإقليمي والدولي ضمانا لحقوق كبار السن في مثل تلك الظروف.

٤٥ - السيدة بروكس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها يساورها القلق إزاء سوء معاملة كبار السن وإيذائهم، وشاركت في عدد من المناسبات في هذا الصدد. وذكرت أن بلدها يسعى أيضا إلى إيجاد سبل جديدة تبرز العنف المرتكب ضد كبار السن، منها صدور إعلان رئاسي بشأن شهر التوعية بالعنف الأسري.

٤٦ - وذكَّرت بأن الولايات المتحدة قد ألحقت حاشية باتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن. ورغم أن حكومتها تقر بأهمية الدور الذي يضطلع به كل من منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تواجه كبار السن حول العالم، فإنها ترى أن ضمان حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن لا يستدعي إبرام اتفاقية بصدد تلك المسألة على الصعيد الإقليمي، ولذا فإنها عارضت التفاوض بصدد إبرام صك جديد مُلزِم قانونا.

٣٧ - وفي الختام سألت الخبيرة المستقلة عن ما إذا كانت قد لاحظت، لدى فحصها لمرافق الرعاية من قبيل دور رعاية

المسنين ومرافق الرعاية الدائمة، وجود إجراءات ملائمة تتيح لكبار السن الإجهار بالشكوى في حالة سوء ما يتلقونه من رعاية.

٤٨ - السيدة سيد كارينيو (تشيلي): سألت عن مدى إمكانية إدراج إشارة عن السياسات العامة البعيدة المدى في التقارير المقبلة وعن كيفية إدماج حقوق كبار السن في مثل تلك السياسات.

٤٩ - السيدة كورنفلد مات (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان): قالت رغم أنه كان من المستحسن إدراج إشارات إضافية إلى قضايا الشيخوخة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن الخطة تتضمن فعلا عددا من المواضيع ذات الصلة التي تستلزم جهودا من المجتمع الدولي.

٥٠ - واختتمت قائلة إن مكتبها يعمل على معالجة المسائل التي أثارها كل من الأرجنتين، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث يستعين المكتب في ذلك بالمعلومات المقدمة من الدول. وسوف يتضمن التقرير الذي ستقدمه عام ٢٠١٦ اقتراحات عن أفضل الممارسات في هذا الصدد. ويعمل مكتبها أيضا على معالجة مسألة المجتمعات الشاملة للجميع. وتتضمن صفحة موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت معلومات قيِّمة في هذا الصدد. ومن المهم للغاية أن تتوافر في تلك المجتمعات إمكانية التنقل أمام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تكون المراكز الصحية وأماكن الترهة قريبة منهم.

٥١ - السيدة ساران (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحبت باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يرتكز نجاحها على مشاركة المجتمع ككل في تنفيذها وإشراكه في ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي وجود تآزر بين السياسات والعمل الجاري بصدد نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وخطة عام ٢٠٣٠. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع إطرا شاملة عن السياسات تتضمن اتباع نهج شامل. وهناك أيضا ضرورة لوجود هياكل مؤسسية وآليات تشاركية داعمة على الصعيد الوطني.

٥٢ - واستطردت قائلة إن السياسات ينبغي أن تشجع تلبية احتياجات أكثر فئات المجتمع ضعفا وحماية تلك الاحتياجات. وفي هذا الصدد، تلتزم المجموعة تماما بتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية والترويج لهما. وذكرت أن الأزمات العالمية الراهنة، التي يثور قلق عميق بصددها، تقيد قدرة المجتمع الدولي على استئصال الفقر، وتهدد بحدوث تقهقر في جانب كبير من التقدم المحرز في العقود الأخيرة بصدد التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على ضمان إعمال الحق في تقرير المصير حيثما اقتضى الأمر ذلك، مع كفالة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

٥٣ - وأردفت قائلة إن التعاون الدولي عنصر مهم للغاية من عناصر إنجاز أهداف التنمية المستدامة والترويج لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى اتباع نهج أكثر صلابة واتساقا وتكاملا إزاء التنمية، بوسائل منها الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية وأن يتم في الوقت الملائم تنفيذ جميع الالتزامات المقدمة بموجب الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٥٤ - وتابعت قائلة إن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة منوط بها أن تنفذ بشكل تام التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالشباب المعقود عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بكيان الأسرة، تلاحظ المجموعة الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، الذي وفر فرصة مفيدة تعزز

السياسات والبرامج الوطنية المركزة على الأسرة، وتتيح التشارك في الممارسات الجيدة.

٥٥ - واختتمت بيانها قائلة بأنه ينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى الاستجابة لقضايا السكان المسنين. وذكرت أن تنفيذ خطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة سيشكل عنصرا أساسيا في هذا الصدد. وتحيط علما مجموعة الـ٧٧ والصين بالتطورات الإقليمية المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني اللازم لحماية وتعزيز حقوق كبار السن. وعلى غرار السنوات السابقة، سيقدم أعضاء المجموعة ثلاثة مشاريع قرارات في إطار البند المتعلق بالشيخوخة قيد النظر، ويتطلعون إلى دعم من جميع الدول الأعضاء وإلى العمل معا صوب إنجاز أهدافهم المشتركة في ميدان التنمية الاجتماعية.

٥٦ - السيد فاوندو (سيراليون): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكذلك بتأييد الجمعية العامة لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي يشكل تنفيذهما التام عنصرا مهما للغاية من عناصر إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٥٧ - وأضاف قائلا إن كيان الأسرة عنصر محور ولا غنى عنه بالنسبة للتنمية السياسية والثقافية والاجتماعية- الاقتصادية في أفريقيا. ورغم الحماية التي تكفلها الصكوك القانونية الملزمة قانونا في هذا الصدد، هناك الكثير من التحديات أمام حماية ودعم الأسرة الأفريقية، منها تفشي الفقر. إذ إن ما يزيد على نسبة ٤٠ في المائة من السكان الأفارقة يقل عمرهم عن ١٥ عاما، ولم يسفر النمو الاقتصادي عن تحقيق التوقعات بصدد تهيئة فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. وتحقيقا لهدف معالجة تلك القضايا قام عدد من البلدان الأفريقية بوضع سياسات وخطط عمل على الصعيد الوطني بصدد توفير فرص العمل للشباب.

٥٨ - وفيما يتعلق بالهجرة الدولية التي يدخل فيها الشباب، أشار إلى أن التعاون الدولي عنصر ضروري في ضمان الهجرة بشكل مأمون ونظامي ومنتظم بغض النظر عن صفة المهاجر. ولذا من الضروري الاستثمار في الشباب وضمان حشد جهودهم وتأهيلهم كي يساعدوا على النهوض بخطة أفريقيا المتعلقة بالتكامل والسلام والتنمية. وفي هذا الصدد، ستواصل المجموعة الأفريقية دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالشباب اللاجئين والرياضة.

٥٩ - وأعقب ذلك بالقول إن البيانات الصادرة في هذا الصدد تكشف النقاب عن أن عددا قليلا من ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة في القارة يحصلون على خدمات الرعاية وإعادة التأهيل والتعليم. وتدعو المجموعة إلى التعاون دوليا على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إن حقوق ومنظورات الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير معيشة طيبة لهم عناصر ينبغي إدراجها في أطر التنمية العالمية. ورغم وجود صكوك تلزم أعضاء المجموعة برسم سياسات بصدد الشيخوخة، ثمة حاجة إلى تنفيذ أنشطة الدعوة بهدف تحسين عملية اعتماد ورسم السياسات على الصعيد الوطني، وتشجيع التشاور مع كبار السن. وستواصل المجموعة الانخراط بنشاط في جميع العمليات المتعددة الأطراف المتصلة بتعزيز وحماية حقوق كبار السن.

٦٠ - واختتم بيانه قائلا إن التنمية لم تحدث أثرا جوهريا لصالح الفئات المهمشة وغيرها من الفئات الضعيفة في كثير من البلدان الأفريقية. وينبغي لخطة التجارة الدولية أن تدعم التدابير الكفيلة بتهيئة تكافؤ الفرص في دخول الأسواق العالمية. إذ ينبغي تعبئة المساعدة المالية والتكنولوجية بقصد تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية لدى البلدان النامية بما يساعدها على التحرك صوب زيادة استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج. وثمة حاجة أيضا إلى تحسين تنسيق

سياسات شتى البلدان في مجاليْ الهجرة والاستثمار المباشر الأجنبي. وختاما ينبغي للدول الأعضاء أن تكثف الجهود المبذولة صوب تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بما يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة.

٦١ - السيد تيتوانيا ماتانغو (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الجماعة ملتزمة ببلوغ الإدماج والتكامل على الصعيد الاجتماعي، والقضاء على الجوع والفقر، وإعمال الحق في العمالة الكاملة والإنتاجية، والعمل الكريم واللائق لصالح الجميع. وأضاف أن إحصاءات الأمم المتحدة قد كشفت النقاب عن أن هناك ١,٢ بليون فرد ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، من بينهم ٨٧٠ مليون فرد يعانون من سوء التغذية، منهم ١٠٠ مليون طفل تقل أعمارهم عن خمسة أعوام. وسوف يستلزم القضاء على الجوع والفقر، وهما من أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، أن يبذل المجتمع الدولي جهودا جماعية.

٦٢ - وأردف قائلا إن الحكومات والمجتمعات ينبغي لها أن تجدد التزامها بتحقيق الإدماج والتكامل بصورة تامة على الصعيد الاجتماعي. وثمة حاجة إلى تدابير إضافية ترمي إلى الترويج للاستراتيجيات المفضية إلى التكافؤ في توزيع منافع النمو الاقتصادي وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية العالمية. وسوف تضاعف الجماعة جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ورغم أن بلدان المنطقة تجني فوائد زيادة الاستثمار الموجه إلى الخطة المركزة على البشر، فإنها ستواصل معالجة القضايا من قبيل الفقر والتباين وتدهور البيئة. ويشكل إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية عنصرين بالغيْ الأهمية في هذا الصدد. وتتطلع الجماعة إلى المشاركة في الاحتفال بذكرى عقد مؤتمر القمة خلال الدورة الراهنة.

٦٣ - وتابع قائلا إن التعاون الدولي، بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون التقني عناصر لا غنى في التنمية. ومن المهم للغاية أيضا إجراء الإصلاح العالمي الضروري للنظام المالي والاقتصادي العالمي. وعلاوة على ذلك، من الضروري استطلاع وتنفيذ أشكال جديدة من التعاون الدولي الكفيلة بتحسين التكامل بين المجتمعات والإدماج الاجتماعي.

٦٤ - وأردف قائلا إن الجماعة لديها الخبرة اللازمة لتنفيذ البرامج المصممة لتشجيع الإدماج الاجتماعي والتمكين للفئات الضعيفة، رغم بقاء الحاجة إلى بذل الكثير من الجهود. وقد برهنت تلك البرامج على ما يمكن إنجازه رغم ضآلة الموارد. وتواصل الجماعة نهج سياسات تستهدف الترويج للتنمية الاجتماعية الشاملة، وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، وتحفيز إيجاد فرص العمل.

٦٥ - وزاد على ذلك بالقول إن الجماعة تولي أعلى أولوية إلى تعزيز الحقوق الأساسية الواجبة للفئات المحرومة وظروفها المعيشية العامة، وتعمل بنشاط على تشجيع إدماج وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل تام في كل من المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. وتقر الجماعة أيضا بأن اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة صك أساسي من صكوك حقوق الإنسان والتنمية.

٦٦ - وأعرب عن ترحيب الجماعة بالعمل الذي يؤديه كل من المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وتيسير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، المعينين للمرة الأولى. ويعيش قرابة ١٢ في المائة من سكان المنطقة، أو حوالي ٦٦ مليون شخص، بواحدة من الإعاقات على الأقل،

وتوجد أعلى معدلات الإعاقة بين أكثر الفئات ضعفا من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء نطاق ذلك التحدي، فإن من الواضح أن تلك الفئات ينبغي إدماجها في جميع السياسات والبرامج العامة. وعليه، ينبغي النظر في الإعاقة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٧ - وتابع قائلا إن الشباب ينبغي أن تتاح لهم فرص التعليم والتدريب الكافية التي تيسر إدماجهم في المجتمع وزيادة فرص حصولهم على عمل كريم ولائق. كما ينبغي بذل الجهود الكفيلة بتشجيع برامج التعليم لصالح الشباب على جميع المستويات. ويساور الجماعة القلق إزاء الإحصاءات بصدد سكان المنطقة من كبار السن، المتوقع أن يبلغ عددهم ١٨٨ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠، وتحث الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة على أن ينظر في تدشين مفاوضات ترمي إلى إبرام اتفاقية دولية بصدد حماية وتعزيز حقوق كبار السن.

٦٨ - واختتم بيانه قائلا إن الجماعة تقر أيضا بالدور الرئيسي التي تؤديه الأسر في التنمية الاجتماعية. وسيكون معالجة الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها الأسر عنصرا بالغ الأهمية من عناصر القضاء على التمييز والإقصاء، وإنجاز التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وتحسين ظروف المعيشة.

٦٩ - السيدة بياراغوير (الفلبين): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إن الرابطة ستحقق رؤيتها المتعلقة بالتكامل بين أعضائها بحلول نهاية العام الحالي، حيث نفذت قرابة ٩٣ في المائة من التدابير والإجراءات المبينة في مخطط كل من الجماعة الاجتماعية - الثقافية، والجماعة الاقتصادية، والجماعة السياسية - الأمنية التابعة للرابطة. والهدف من الجماعة الاجتماعية - الثقافية التابعة للرابطة هو الإسهام في تحقيق جماعة للرابطة تشمل جميع الفئات، وتركز جهودها على البشر وتعمل بروح المسؤولية الاجتماعية، ولديها هوية مشتركة وتوفر سبل المعيشة، ومستوى رفيعا من الرعاية الاجتماعية.

٧٠ - وأضافت قائلة إن الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة صوب تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية شملت وضع إطر اجتماعية ترمي إلى تعزيز التعاون بين شتى القطاعات بصدد الحماية الاجتماعية. وقام بلدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بتنظيم عقد مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي لكبار المسؤولين المعني بالتشارك في الممارسات الجيدة المتعلقة بتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة في مجال تنمية المشاريع الحرة. وقد أصدر ذلك المؤتمر توصيات عن السياسات المتعلقة بتوفير الحماية للمرأة العاملة في المشاريع الحرة الصغيرة للغاية والصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ناحية أخرى ناقش المسؤولون الحكوميون وممثلو المنظمات غير الحكومية توفير الحماية الاجتماعية، والحياة الهانئة، والمعيشة الطيبة للفئات الضعيفة، وذلك خلال المنتدى التاسع للحكومات والمنظمات غير الحكومية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية، الذي عُقد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٧١ - وأردفت قائلة إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضعت أيضا إطارا لخطة عمل عن التنمية الريفية والقضاء على الفقر للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تبني على الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار الذي وضعته للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وفيما يختص بمسألة توفير الأمن الاجتماعي للعمال، عُقدت حلقة عمل عن الممارسات الجيدة المستخلصة من تطبيق خطة التأمين ضد إصابات العمل وخطة التأمين الصحي، وذلك في كمبوديا خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

كما عُقد حوار حول موضوع تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال ترسيخ سياسة توفير العمل اللائق للمرأة العاملة، وذلك في ميانمار خلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٢ - وتناولت تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/70/137)، فقالت إن التقرير أوصى الحكومات بأن تعالج بفعالية جوانب الترابط فيما بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتسم بها التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير عوامل التآزر فيما بينها. وفي هذا الصدد، أقر أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن التغلب على التحديات الكثيرة الماثلة أمام التنمية المستدامة، من قبيل الضباب العابر للحدود الناشئ عن حرائق الغابات وأراضي الخُث في جنوب شرق آسيا يستلزم إقامة تعاون أوثق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٧٣ - وأشارت إلى أنه حسب ما ورد في تقرير الأمين العام عن تعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل (A/70/118)، شكلت بروني دار السلام فيلق المتطوعين المهنيين الشباب التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يجمع بين المهنيين الشباب من الدول الأعضاء للعمل كمتطوعين في شتى القطاعات، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تشجيع مشاركة الشباب في المجتمع بصورة فعالة ومنظمة ومستدامة. واعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا خطة عمل الشباب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بغية تعزيز تعاون الشباب مع الرابطة وشركائها وتوسيع نطاق ذلك التعاون.

٧٤ - وفيما يتعلق بالتعاون على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قالت إن تايلند استضافت حلقات عمل عن الحماية الاجتماعية المستدامة وإنشاء أفرقة المساعدة الذاتية. واستضاف ذلك البلد أيضا حلقة عمل إقليمية عن التشارك في المعارف والخبرات في مجال النهوض بخدمات الرعاية الاجتماعية اللازمة لكبار السن في ظل مجتمع يعاني من الشيخوخة. وذكرت أن إنشاء جماعة الرابطة في القريب العاجل سيمكن الرابطة من تعظيم الفرص والفوائد إلى أقصى حد لصالح شعوبها في عصر ما بعد عام ٢٠١٥.

٧٥ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للعضوية، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية ملدوفا وجورجيا، فقال إن المعاهدة التي أنشئ بموجبها الاتحاد الأوروبي تشير إلى عزم دوله الأعضاء على تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح شعوبها، مع أخذ مبدأ التنمية المستدامة في الاعتبار. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم، بيد أن الاتحاد لا يزال يواجه تحديات مماثلة للتحديات التي تواجهها أجزاء كثيرة أخرى من العالم. إذ إن مشاكل البطالة الطويلة الأمد، والفقر، والتباين وعدم كفاية مستويات التماسك الاجتماعي والإدماج الاجتماعي لا تزال دائبة رغم التحسن الذي تشهده الحالة الاقتصادية.

٧٦ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يستهدف ضمان حدوث نمو عادل ومتوازن يفضي إلى إيجاد وظائف جيدة وحماية لصالح جميع الأشخاص، في كل مرحلة من مراحل حياتهم، وتشجيع رفع مستوى التقارب الاجتماعي بهدف خفض التباين داخل الدول الأعضاء في الاتحاد وفيما بينها. وقد أعد الاتحاد خطة استثمار بمبلغ ٣٠٠ بليون يورو ترمي إلى تحفيز الاقتصاد الحقيقي، الذي يفضي إلى إيجاد الوظائف. وسيعمل الاتحاد أيضا على تكثيف جهوده صوب مكافحة التجزئة في سوق العمل والأعمال غير المعلنة، ورفع عبء الضرائب عن كاهل القوى العاملة، وتحديث نظم المعاشات، وغير ذلك من نظم الحماية الاجتماعية. وسعيا إلى تحسين

فرص العمل أمام مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و٢٤ عاما، ويبلغ عددهم ٧,١ مليون فرد، ولا يجدون عملا ولا يتلقون تعليما أو تدريبا، طبق الاتحاد مبادرة ترمي إلى ضمان حصول جميع الشباب على نوعية جيدة من عروض العمل، والتدريب، والتلمذة في غضون أربعة أشهر من تعرضهم للبطالة أو تركهم للتعليم الرسمي.

٧٧ - وتابع قائلا إن الإصلاحات الهيكلية الجسورة على الصعيد الوطني قد أفضت إلى تحسين خدمات توفير فرص العمل العامة، وتطبيق حوافز تستهدف تحفيز تهيئة الوظائف، وتدابير ترمي إلى تحسين التعليم والتدريب في المجال المهني. ويجري أيضا بذل جهود عظيمة تساعد على عودة العاطلين منذ فترة طويلة إلى العمل، تشمل خطة هدفها تزويد جميع العاطلين عن العمل لفترة تزيد على ١٢ شهرا باستراتيجية حقيقية تتواءم مع شخصية كل منهم وتضمن عدم بقائهم بلا عمل لفترة تزيد على ١٨ شهرا.

٧٨ - واستطرد قائلا إن الحكومات ينبغي لها أن تتخذ خطوات كفيلة بالتصدي للتمييز على أساس العمر وأن تضمن حصول كبار السن على عمل لائق، ومعاشات كافية، ورعاية صحية، ورعاية طويلة الأمد، وحماية مما يتعرض له كبار السن من إيذاء. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة استطلاع أفضل كيفية يتسنى بها تعزيز حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن في مجتمعات تعاني من الشيخوخة. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة متأثرين بشكل غير متناسب بالبطالة وانخفاض مستوى التحاقهم بالتعليم العالي داخل الدول الأعضاء. وسيواصل الاتحاد تعميم قضايا الإعاقة في صميم ما يقوم بهم من إجراءات صوب مكافحة البطالة، والعمل على مشاركتهم بشكل تام ومتكافئ في المجتمع، بوسائل منها تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٩ - وزاد على ذلك بالقول إن الاتحاد الأوروبي يشجع المساواة بين الجنسين في جميع سياساته وما يقوم به من أنشطة. ويعمل الاتحاد بوجه خاص على زيادة معدل العمالة بين الإناث، ومعالجة الفجوة بين الجنسين في الأجور، وضمان تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة الأسرية، ومكافحة التمييز المهني، وضمان توافر رعاية للطفل تكون زهيدة التكلفة وعالية الجودة. ويرحب الاتحاد بتعهدات الدول والمنظمات الإقليمية بالتعجيل بخطى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمنظور الجنساني، المقدمة خلال اجتماع القادة العالميين المعني بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وفي ضوء أهمية المسائل المتصلة بالأسرة، يشجع الاتحاد الأوروبي دوله الأعضاء على بذل جهود خاصة ترمي إلى معالجة الفقر الذي يعاني منه الأطفال، والإقصاء الاجتماعي. وخلال عام ٢٠١٥، أصدر الاتحاد توصيات تخص أقطارا معينة عن فقر الأطفال، ورعاية الأطفال، وإحداث التوازن بين العمل والمعيشة.

٨٠ - وأشار إلى أن توفير الاستثمار وإصلاح الهياكل ينبغي دعمهما بمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك الجانب الاجتماعي منها. ويشكل توفير العمل اللائق أفضل حماية ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي. كما أن الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية عنصر مهم، حيث إنه يفضي إلى تعظيم المشاركة في سوق العمل إلى أقصى حد، وحماية غير القادرين على العمل، وتهيئة قدرة الأفراد على مواجهة المخاطر المحتملة. وختاما، أشار إلى أن دورة الاتحاد الأوروبي السنوية المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، المعروفة باسم الدورة الزمنية الأوروبية، وما يرتبط بها من أدوات الرصد، كفيلتان بتوفير الإلهام اللازم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨١ - السيد عبد الله (هولندا): تكلم بوصفه مندوبا من الشباب فقال إنه عندما كان صبيا اضطرت أسرته، وهي من أصل كردي، إلى البحث عن مأوى في مخيم للاجئين في الشرق الأوسط، ثم رحلت بعد ذلك إلى هولندا أملا في تحقيق مستقل لها. وأضاف أنه يتذكر اضطراره إلى الاصطفاف للحصول على المياه، والنوم في العراء، والمشي لعدة أيام، بيد أنه أشار إلى أن الكثيرين يشهدون الآن حالة أسوأ إلى حد كبير. وذكر أنه لقي القبول من المجتمع الهولندي المتسامح وأصبح الآن في موقف يمكنه من التكلم أمام المجتمع الدولي باسم الشباب الهولندي.

٨٢ - ومضى قائلا إن الهجرة الجماعية الراهنة يرى البعض أنها حق من حقوق الإنسان، ويرى البعض أيضا أنها عملية طبيعية، بينما يراها آخرون بأنها تشكل خطرا. وعادة ما يصبح اللاجئون أساسا عرضة للكراهية العنصرية، في الوقت الذي أدى فيه الخطاب السياسي في بعض البلدان إلى تعتيم الفروق بين طالبي اللجوء، واللاجئين، والمهاجرين لأسباب اقتصادية، والمهاجرين عموما، والعمال الموسميين. وقد رد كثير من الحكومات على ذلك بحماية حدودهم، وإهمال ذوي الحاجة، وأُهمل في أغلب الأحوال الوجه الإنساني في المسألة في خضم النقاش الساخن. بيد أن الأزمة الراهنة لن تُحل بإقامة الأسوار العالية.

٨٣ - وأعقب ذلك بالقول إنه تكلم، على مدار العام الماضي، أمام الآلاف من الشباب في هولندا، وزار الشباب في مخيمات اللاجئين بمناطق التراعات، وعمل مع ممثلين آخرين عن الشباب بغية النظر في الوسائل الكفيلة بمعالجة تلك الأزمة الإنسانية. وذكر أن الأوضاع الراهنة تبرز الترابط القائم بين أعضاء المجتمع الدولي: إذ إن المشاكل التي تواجهها دولة من الدول قد تُحدث عواقب مباشرة في دول أخرى. ويعيش اللاجئون، الذين يقل عمر أكثر من نصفهم عن ١٨ عاما، في أوضاع غير آمنة، وبدون إمكانية الحصول على الغذاء أو المياه أو الصرف الصحي أو الخدمات الصحية الضرورية، ومنها الرعاية النفسية.

٨٤ - وعلاوة على ذلك، سيكون من المستحيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دون مشاركة الشباب، نظرا إلى أن نصف سكان العالم أعمارهم تقل عن ٢٥ عاما، وأن ٩٠ في المائة من الشباب يعيشون في البلدان النامية. وقد أقر الأمين العام بأن أكبر جانب من جوانب القصور في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ما برح انعدام المساءلة المشددة على الصعيدين الوطني والدولي. وسيكون من الضروري تجنب تكرار نفس الخطأ في أهداف التنمية المستدامة، ومراعاة قدرة الشباب على العمل كعناصر فاعلة في مساءلة القادة العالميين.

٨٥ - وفي الختام قال إنه عندما كان صبيا لم يكن يدر بخلده قط أنه ستُهيأ له في يوم من الأيام الفرصة للتكلم أمام المنظمة التي منحته المأوى يوما ما. وقد طلب من الأمم المتحدة قبل ١٦ عاما الأمان والمياه والغذاء. والآن يطلب من المنظمة إبداء التضامن مع واحدة من أكبر مجموعات السكان اللاجئين التي لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل. إذ إن الشباب لديهم القوة اللازمة لإحداث التغيير على الصعيد المحلي، سواء من خلال المساعدة العملية أو مجرد إبداء الترحيب. ولذا يحث المجتمع الدولي على اتخاذ ما يلزم من إجراءات، باسم اللاجئين الشباب، والمتطوعين الهولنديين الشباب الذين يتولون الترحيب بالمهاجرين الجدد، وجيل كامل من الشباب يستحق أن ينشأ في مجتمع متعدد الثقافات، على غرار ما حدث معه.

٨٦ - السيد عبد الخالق (مصر): قال إن وفده قد أحاط علما بالتوصيات الواردة في جميع تقارير الأمين العام المقدمة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال، إلا أنه يرغب في

تسليط الضوء على أن أشكال النقد الموجهة ضد خطط الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواردة بالتقرير المقدم عن تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي (A/70/179) تستند إلى ردود من مجرد عشر دول، منها دولتان فقط من المنطقة محل النظر. وعلاوة على ذلك، فإن التوصيات الواردة في التقرير تتجاهل تماما الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز التكامل الاجتماعي.

٨٧ - واستطرد قائلا إن وفده يرغب، في سياق تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تأكيد أهمية الأسرة التقليدية باعتبارها جوهر وحدة المجتمع الطبيعية والأساسية. وتضطلع الأسر بالمسؤولية الأساسية عن تنشئة الأطفال ورعايتهم، وعن حماية النساء وكبار السن والمعاقين، ولذا يتعين أن تحميها الحكومات والمجتمعات.

٨٨ - ومضى قائلا إن مصر قد وضعت استراتيجية تستهدف معالجة بطالة الشباب عن طريق بناء القدرات على مباشرة الأعمال الحرة، وتيسير إمكانية الحصول على معلومات عن سوق العمل، وعلى المشورة بصدد المستقبل الوظيفي. إضافة إلى ذلك أصبحت خدمات العمالة العامة أكثر قدرة على توفير المعلومات والمشورة بصدد المستقبل الوظيفي، وكذلك إلحاق الشباب بالوظائف. وأشار إلى أن حكومته تعمل أيضا على إنشاء مجلس قومي معني بكبار السن. وسعيا إلى ضمان أن تكون قضايا الإعاقة جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، يقوم المجلس القومي لشؤون الإعاقة بصوغ قانون جديد عن الإعاقة تتجلى فيه أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والدستور المصري.

٨٩ - وأردف قائلا إن التنمية الاجتماعية لا يتسنى إنجازها في الوقت الذي ينتشر فيه الإرهاب في أنحاء العالم، خاصة في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل. ولا يزال هناك قلق شديد إزاء التأثير السلبي الذي تتعرض له التنمية الاجتماعية بسبب الاحتلال الأجنبي وممارساته غير المشروعة التي تحول دون تحقيق طموحات الفلسطينيين وغيرهم من العرب القابعين تحت الاحتلال الأجنبي. وختاما، قال إن البعد الاجتماعي في خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي تنفيذه وفقا للأولويات الوطنية التي تحددها كل دولة من الدول الأعضاء.

٩٠ - السيدة بيريس غوميس (كولومبيا): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ توفر فرصة تاريخية كفيلة بإنهاء الفقر وإنجاز النمو الاقتصادي والتنمية والتكافؤ الاجتماعي الشامل للجميع، وإفادة جميع أعضاء المجتمع. وحسب ما قاله البابا فرانسيس في الخطاب الذي ألقاه في الآونة الأخيرة أمام الجمعية العامة، فإن تمكين الرجال والنساء من الفرار من قبضة الفقر المدقع، يستلزم إتاحة الفرصة لهم كي يكونوا عناصر مكرَّمة تمتلك زمام مصيرها. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا فعالا ومتسقا ومتكاملا، بوسائل منها إجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية كل أربع سنوات.

٩١ - وتابعت قائلة إن من المهم إعداد خرائط طريق على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ضمانا لتحقيق تقدم مفيد بقدر أكبر يكفل حدوث تحسينات دائمة في معيشة جميع الأشخاص. وذكرت أن حكومتها حددت أربعة مجالات ذات أولوية في هذا الصدد: الأسرة وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب. وأعربت عن التزام حكومتها بتهيئة بيئة يكون من شأنها تمكين جميع الأسر - بما فيها الأسر التي تعولها الأمهات غير المتزوجات، والأسر المنتميات إلى الجماعات الأصلية، وأسر الشركاء من نفس الجنس - من العيش في رخاء دون تمييز. وقد شكل اعتماد

اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن إنجازا بارزا عام ٢٠١٥. ويدعم بلدها، على الصعيد الدولي، تعزيز فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، ويدعو إلى اعتماد اتفاقية من الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن.

٩٢ - وأردفت قائلة إن حكومتها ملتزمة بضمان حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولذا أقامت نظاما يستهدف تنظيم التعاون بين الهيئات العامة ومنظمات المجتمع المدني بصدد تطوير السياسات. إضافة إلى ذلك، قام البلد فعلا بتنفيذ عدة توصيات صادرة عن المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويستفيد الشباب، الذين يشكلون قرابة نسبة ٢٥ في المائة من السكان، من مجموعة سياسات وبرامج ومبادرات جديدة، بما في ذلك آلية وطنية الهدف منها تشجيع مشاركة الشباب.

٩٣ - واختتمت بيانها بالقول إن بلدها، بعد أن وضع نهاية لآخر النزاعات المسلحة المتبقية وأطولها في نصف الكرة الغربية، سيعمل على إقامة مجتمع أكثر نزاهة وتقدما وعدالة يأمل أن يكون مثالا يُحتذى أمام الجميع.

٩٤ - السيد لوغار (سلوفينيا): قال إن الاتجاه العالمي صوب شيخوخة السكان واحد من أشد التحديات أمام التنمية الاجتماعية في الوقت الراهن. إذ هناك حاليا ٩٠٠ مليون شخص عمرهم ٦٠ عاما أو أكبر في شتى أنحاء العالم، وهو أعلى من عدد الأطفال دون الخامسة من العمر. وتشير التقديرات إلى أن كبار السن سيزيد عددهم على عدد من يقل عمرهم عن ١٥ عاما بحلول عام ٢٠٥٠. لذا أعرب عن ترحيب وفده بالإقرار بتلك المسألة في خطة عام ٢٠٣٠، وإشادته بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة تجاه حماية كبار السن، من قبيل اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، ومشروع بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا.

٩٥ - واختتم بيانه قائلا إن حكومته تواصل صوغ سياسات وتدابير تستهدف مكافحة العنف ضد كبار السن وإيذائهم، وتهيئة بيئة تمكِّن كبار السن من تحقيق كامل قدراتهم. وسيواصل وفده إيلاء أولوية إلى تحسين الأطر القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق كبار السن. وينبغي أن تسترشد المناقشات بصدد الشيخوخة بمبادئ تمتع المسنين بالنشاط والصحة، والتضامن بين الأجيال.

٩٦ - السيدة سيمرمانتشيتش (سلوفينيا): تكلمت بصفتها مندوبة من الشباب فقالت إن الشباب لديهم قدرة عظيمة على الابتكار. بيد أنه لكي يكون الجيل الشاب القوة الدافعة في التقدم على الصعيد العالمي، يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج التحديات الرئيسية الماثلة أمام الشباب، ومنها الفجوة القائمة بين نظم التعليم وأسواق العمل، وانعدام مشاركة الشباب بنشاط، وغياب التكافؤ. ويشكل انتشار البطالة بين الشباب واحدا من التحديات الخطيرة التي لا يمكن التصدي لها إلا بتمكين الطلبة من الحصول على الخبرة العملية، والاعتراف بالتعليم غير الرسمي، وإشراك قطاعات الأعمال في نظام التعليم.

٩٧ - وأردفت قائلة إن شباب سلوفينيا لا يثق كثيرا في النظام السياسي لأنهم لا يشاركون في عمليات اتخاذ القرارات. وإن من غير المقبول أن لا يكون في وسع الشباب حاليا المطالبة بحقوقهم سوى من خلال الوسائل غير التقليدية، من قبيل تقديم الالتماسات وأعمال الاحتشاد. إذ إن المجتمع لن يتسنى له التطور إلا بتمكين الشباب من المشاركة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وختاما، ذكرت أن التباينات القائمة على عناصر من قبيل المنظور الجنساني، أو الحالة الصحية، أو الهوية الثقافية،

أو العنصر، أو الأصل العرقي، ليس لها مكان في المجتمع الدولي المعاصر. إذ يتعين أن يُتاح أمام الجميع ظروف العيش اللائق، والتعليم الرفيع المستوى والشامل للجميع، وفرص العمل. وحثت الوفود على أن تضع في الاعتبار أن الشباب لهم أهميتهم ليس فقط في المستقبل، ولكن أيضا في العالم المعاصر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.